تحتفل سلطنة عُمان اليوم الخميس باليوم الوطني المجيد، ذكرى تأسيس الدولة البوسعيدية الذي يوافق الـ 20 من نوفمبر من كل عام، هذا اليوم الذي تتجسد فيه الروح الوطنية لأبناء هذه الأرض الطيبة وهم يثبون بعزم متجدد لبناء وطنهم وأمتهم بقيادة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق. إن اعتزاز السلطان هيثم بن طارق بأبناء عُمان الكرام يؤكد عمق التلاحم بين القائد وشعبه الوفي، حيث يعد هذا التلاحم أحد العناصر المهمة في نجاح ما تحقق حتى الآن من منجزات في عهد النهضة المتجددة في مختلف القطاعات، وقد أثبت العمانيون عبر العصور أنهم صف واحد كالبنيان المرصوص يسير على بصيرة مصدرها العقيدة السمحة.

اعتزاز السلطان هيثم بن طارق بأبناء عُمان يؤكد عمق التلاحم بين القائد وشعبه الوفي

سلطنة عُمان
نهضة متجددة ومستقبل واعد

الصادرات السلعية غير النفطية تحقق نمواً بنسبة 11,3٪ لتبلغ قيمتها 3 مليارات و890 مليون ريال عُماني بنهاية يوليو 2025

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية الربع الثاني من عام 2025 يُسجل 30 ملياراً و279 مليوناً و500 ألف ريال عُماني

تتسم مسيرة النهضة العمانية بالإنجازات المتواصلة على مختلف المستويات وفي شتى المجالات.

ففي قطاع التعليم والتعليم العالي، تجلى الاهتمام السامي من خلال المنجزات التي تحققت على هذه الصعد وفقا لأولويات رؤية «عُمان 2040»، حيث أكد السلطان هيثم بن طارق خلال زيارته مدرسة السلطان فيصل بن تركي للبنين بولاية العامرات على أهمية تمكين الطلبة من المعرفة في مجالات التقنية الحديثة وتوظيفها في العملية التعليمية لمختلف المدارس التي ستكون نموذجية مستقبلا، حيث بلغ عدد المعلمين 66379 معلما ومعلمة، موزعين على 1303 مدارس، وبلغ عدد الإداريين والفنيين بالمدارس الحكومية 11183، منهم 4420 من الذكور و6763 من الإناث، أما عدد المعلمين في مدارس التربية الخاصة فبلغ 241 معلما ومعلمة، وإجمالي عدد الإداريين في مدارس التربية الخاصة 46 إداريا وإدارية.

وأظهر القطاع التعليمي بسلطنة عُمان مؤشرا إيجابيا على تطور البنية الأكاديمية والبحثية وفقا لما نشرته مؤسسة «كواكواريلي سيموندز» البريطانية المتخصصة في مجال التعليم لتصنيف الجامعات لعام 2026، حيث أشار تصنيف QS العالمي للجامعات لعام 2026 إلى وجود 5 من مؤسسات التعليم العالي العمانية، وحققت جامعة السلطان قابوس خلاله تقدما ملحوظا بصعودها 28 مركزا، لتحرز المرتبة الـ 334 عالميا.

وفي مجال دعم البحث العلمي والابتكار، تولي سلطنة عمان جهودا حثيثة، والذي انعكس إيجابا في تقدمها 10 مراتب في مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال أربع سنوات من المرتبة الـ 84 إلى المرتبة الـ 74، وتحسن ترتيبها في مخرجات الابتكار بـ 23 مرتبة من 109 إلى 86.

وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها ضمن برنامج دعم البحث العلمي في القطاع الأكاديمي «برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة» حوالي 2228 مشروعا بحثيا منذ 2018 حتى 2024، كما تم تمويل 475 مشروعا بحثيا في العام الماضي بقيمة إجمالية بلغت حوالي مليونين و400 ألف ريال عماني.

التنمية الاجتماعية

في مجال التنمية والحماية الاجتماعية، تواصل سلطنة عُمان جهودها الرامية إلى بناء منظومة رعاية اجتماعية متكاملة، تسهم في تقديم الدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي لكل فئات المجتمع المتمثلة في الأسرة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة والطفل، ومؤسسات المجتمع المدني، وصولا إلى بناء مجتمع ممكن اقتصاديا واجتماعيا من خلال إطلاق مجموعة من البرامج والمشروعات الجديدة في مختلف القطاعات التنموية لتطوير العمل الاجتماعي، ودعم وتمكين الفئات الأكثر احتياجا، وبناء آليات فاعلة للحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الأسري والتضامن الاجتماعي، فضلا عن تفعيل الشراكة المجتمعية، ورفع كفاءة الموارد لتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية.

وفي القطاع الصحي، تولي سلطنة عُمان اهتماما كبيرا لتوفير رعاية صحية شاملة ومتنوعة للمواطنين والمقيمين، تشمل الوقاية والعلاج والتأهيل والتعزيز، حيث تم تحديد توجه استراتيجي لأولوية الصحة في رؤية «عُمان 2040»، تمثل في «نظام صحي رائد بمعايير عالمية».

وأظهر التقرير الوطني لمتابعة مؤشرات رؤية «عُمان 2040» في القطاع الصحي تحسنا واضحا في المؤشرات الوطنية خلال عامي 2024 و2025، وقد جاءت سلطنة عمان في المرتبة الـ 55 عالميا والسادسة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر «ليجاتوم للازدهار» - ركيزة الصحة، متقدمة ست مراتب عن عام 2019.

وفيما يتصل بتطوير وتوسيع البنية الأساسية الصحية، فقد شهد عام 2024 وبداية عام 2025 افتتاح 10 مؤسسات صحية، وتوسيع وتطوير مرافق 7 مستشفيات و21 مؤسسة صحية أخرى، ويتواصل العمل على عدد من المشروعات الكبرى التي لا تزال قيد الإنشاء والتطوير والتوسعة، وتشمل المركز الوطني للصحة الافتراضية و9 مستشفيات.

كما حققت سلطنة عُمان إنجازات نوعية في مجال زراعة الأعضاء، أبرزها نجاح المركز الوطني في زراعة قلب صناعي، وتوطين خدمات زراعة الأعضاء، ونجاح إعادة تشغيل عمليات زراعة القرنية بمستشفى النهضة.

العمل التشريعي

في العمل التشريعي، يواصل مجلس عمان بغرفتيه الدولة والشورى حرصه على التكامل والعمل الوطني المشترك مع مؤسسات الدولة المختلفة في جميع المجالات لتعزيز مسيرة العمل التنموي في سلطنة عمان من خلال مهامه وأدواره المنوطة به أو من خلال مراجعة مشروعات القوانين والاتفاقيات واقتراح مشروعات قوانين وتعديلها، كما يعمل القضاء العماني على ترسيخ عدالة متطورة تعتمد على الكفاءة، وسرعة الفصل، وتبسيط الإجراءات، بما يواكب متطلبات التنمية الوطنية والتحولات الاقتصادية العالمية، كما تحرص سلطنة عُمان على تعزيز الجانب الرقابي المالي والإداري من خلال دعم مبادئ الشفافية والمساءلة والشراكة المؤسسية والمجتمعية التي تسهم في ترسيخ أسس الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتصل بالمجال البيئي وتعزيز استدامته، حققت سلطنة عُمان إنجازا بيئيا بتصدرها قائمة الدول العربية الأقل تلوثا في مؤشر التلوث العالمي لعام 2025، وجاءت في المرتبة الـ 22 عالميا، ويعد حصول سلطنة عُمان على شهادة الاعتماد الرسمية من اتفاقية «رامسار» لإدراج محمية الأراضي الرطبة بمحافظة الوسطى تتويجا لجهودها في الحفاظ على التنوع الأحيائي.

ويشكل إدراج محميتي الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية والسرين الطبيعية ضمن الشبكة العالمية لمحميات الإنسان والمحيط الحيوي تعزيزا للتكامل بين الحماية البيئية والتنمية المجتمعية ودعم جهود سلطنة عمان لتحقيق رؤية «عُمان 2040».

الأمن الغذائي

في قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، تواصل سلطنة عُمان جهودها المتكاملة في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040» من خلال تطوير منظومة الأمن الغذائي والمائي، وتوسيع نطاق الاستثمار في القطاعات الحيوية الثلاثة، حيث أسفرت هذه الجهود حتى نهاية أكتوبر للعام الحالي عن 449 مشروعا في القطاع الزراعي بقيمة استثمارية بلغت 1,853 مليار ريال عماني.

ويوجد في سلطنة عُمان حاليا 82 سدا بسعة 110,154 ملايين متر مكعب لتغذية المياه الجوفية، و117 سدا للتخزين السطحي بسعة 1,624 مليون متر مكعب في المناطق الجبلية، و7 سدود للحماية من مخاطر الفيضانات و13 محطة للاستمطار الاصطناعي، بالإضافة إلى 4173 فلجا، منها 3050 فلجا حيا و3480 محطة مراقبة هيدرومترية منها 648 محطة تعمل بالاتصال عن بعد تسهم في إدارة موارد المياه بكفاءة عالية.

الشباب حاضر عُمان ومستقبلها

في المجال الشبابي، تولي سلطنة عُمان اهتماما بالغا بهذه الفئة لما تجسده من وعي ومسؤولية تجاه حاضر عُمان ومستقبلها، وإيمانها بأن الشباب هم أساس النهضة المتجددة، وطاقتها التي لا تنفد، ومن هذا الإيمان الراسخ انطلقت البرامج والمبادرات التي تعزز حضورهم ومشاركتهم، وتهيئة بيئة الإبداع والابتكار لهم، وهو ما أكد عليه صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد وزير الثقافة والرياضة والشباب في كلمته بمناسبة يوم الشباب العماني الذي يصادف السادس والعشرين من شهر أكتوبر من كل عام، مشيرا سموه إلى أن الشباب العماني جديرون بالثقة في جميع المجالات ويحملون راية سلطنة

مصفاة الدقم معلم وطني على التحول الصناعي المستدام في السلطنة

تعد «مصفاة الدقم» بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أحد أبرز مشروعات الطاقة الحديثة في سلطنة عمان، ومثالا وطنيا على التحول الصناعي المستدام الذي يجمع بين الكفاءة التشغيلية، والمسؤولية البيئية، والتمكين المجتمعي، بما يعزز مكانة السلطنة على خريطة الطاقة العالمية ويترجم مستهدفات رؤية «عمان 2040» في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

تبلغ الطاقة الانتاجية الحالية للمصفاة 255 ألف برميل يوميا، وتستهدف زيادته بنسبة 10٪ خلال الفترة المقبلة، مستفيدة من كفاءتها التشغيلية المتقدمة وقدرتها على تعظيم الاستفادة من أصولها دون الحاجة إلى توسعات رأسمالية جديدة، وهو ما يعكس الأداء الهندسي المتميز والجاهزية التقنية العالية للمصفاة ضمن أعلى معايير الكفاءة العالمية.

وصدرت المصفاة منذ بدء التشغيل الكامل أكثر من 560 شحنة من المنتجات البترولية إلى الأسواق العالمية دون تسجيل أي حوادث تشغيلية. وتنتج يوميا نحو 130 ألف برميل من الديزل، و61 ألف برميل من النافثا، و22 ألف برميل من وقود الطائرات، و15 ألف برميل من غاز البترول المسال.

وتسير مصفاة الدقم بخطى ثابتة في مجال الاستدامة البيئية، حيث تم تركيب منظومة طاقة شمسية على مساحة 47 ألف متر مربع تولد 6,2 غيغاواط/ ساعة سنويا من الكهرباء، ما يسهم في خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة الطاقة. وتعتمد المصفاة أحدث التقنيات الصديقة للبيئة في إدارة الموارد، ما جعلها من أكثر المصافي التزاما بمعايير الاستدامة البيئية في المنطقة، كما أن موقعها الاستراتيجي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جعل منها ركيزة أساسية في منظومة التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان.

وقدمت المصفاة أكثر من 22 ألف ساعة تدريبية خلال عام 2024، ورفعت نسبة «التعمين» إلى 67,5٪ متجاوزة المستهدف المحدد بـ65٪، إلى جانب تنفيذ برنامج «نمو» لتأهيل القيادات الوطنية الشابة، وبرامج متخصصة لتأهيل خريجي المجتمع المحلي في ولاية الدقم.

وإجمالا تمثل مصفاة الدقم، اليوم، نموذجا وطنيا للتميز الصناعي والتشغيل المستدام، وتسهم بفاعلية في تعزيز مكانة سلطنة عمان على خريطة الطاقة العالمية، فهي تحقق توازنا بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وتعيد تعريف مفهوم الصناعة ليكون أكثر مسؤولية تجاه الإنسان والمجتمع والبيئة.

مصفاة الدقم بسلطنة عمان

الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الثالث من الفترة الثامنة لمجلس الدولة

الأنباء
الخميس 20 نوفمبر 2025

عُمان تؤكد رصانة ثوابتها ومحددات سياستها الخارجية وأواصر الصداقة مع جميع الدول

الديبلوماسية العمانية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام المواثيق الدولية

عُمان في ميادين العلم والمعرفة والفنون والتقنية وفي الرياضة والعمل التطوعي ومختلف المجالات.

وبرز تمكين الشباب العماني من خلال برامج ومشروعات تعزز قدراتهم ومشاركتهم في التنمية، أبرزها برنامج السفراء الشباب للتأهيل الديبلوماسي والدولي، ومعسكر «مستعد» لإكساب مهارات المستقبل، وجائزة الإجادة الشبابية لتكريم المبادرات المتميزة، ومشروع «شكرا شبابنا» لإبراز النماذج الشبابية الملهمة، ومشروع «إسناد» لتعزيز العمل التطوعي.

وفي قطاع الإعلام، تجلت جهود سلطنة عُمان من خلال مؤشرات واضحة عكست مكانة هذا القطاع المهم، فقد شهدت سلطنة عُمان نشاطا إعلاميا مكثفا وحضورا بارزا في مختلف الفعاليات والمناسبات والأحداث الوطنية والدولية، انطلاقا من دور الإعلام المحوري في إبراز صورة سلطنة عمان المشرقة.

وعزز الإعلام العماني حضوره الرقمي مستفيدا من أحدث التقنيات لتقديم محتوى إعلامي هادف ومبتكر يلبي تطلعات الجمهور ويواكب التطورات المتسارعة في المجال الإعلامي، وتعد منصة «عين» أكبر محتوى إعلامي في سلطنة عمان حيث بلغ إجمالي مشاهدات محتواها 14 مليونا و161 ألفا و123 مشاهدة تنوعت بين البث المباشر والمحتوى المرئي والسمعي، فيما بلغ عدد الزيارات للبوابة الإعلامية 12 مليون زيارة، كما بلغ إجمالي متابعي حسابات وزارة الإعلام في منصات التواصل الاجتماعي حتى نهاية عام 2024، 6 ملايين و482 ألفا و680 متابعا بارتفاع نسبته 8٪ مقارنة بالعام 2023، فيما بلغ عدد إجمالي زيارات المواقع الإلكترونية الصحفية للصحف والمجلات الصادرة من الوزارة 39 مليونا و950 ألفا و381 زيارة.

إقتصاد متطور

في الجانب الاقتصادي، شهدت سلطنة عمان نموا إيجابيا بفضل جهود التنويع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ما أسهم في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي وجذب المزيد من الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص.

وحققت خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021ـ2025) نتائج إيجابية عززت الثقة في مسارات التنمية الشاملة والمتوازنة، وأكدت على ترسيخ انطلاقة سلطنة عمان نحو التنويع والاستدامة في ظل ما يشهده الاقتصاد الوطني من تطور متواصل وتحسن في المؤشرات المالية والاقتصادية.

وتمكنت سلطنة عُمان من تحسين أدائها الاقتصادي والمالي وخفض المديونية، إذ بلغ حجم الدين العام بنهاية الربع الثاني من عام 2025 نحو 14,1 مليار ريال عماني مقارنة بنحو 14,4 مليار ريال عماني بنهاية الفترة ذاتها من عام 2024.

وبلغت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2025 نحو 5 مليارات و839 مليون ريال عماني، فيما بلغ الإنفاق العام نحو 6 مليارات و98 مليون ريال عماني، مرتفعا بمقدار 292 مليون ريال عماني أي بنسبة 5٪ عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2024، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة المصروفات الإنمائية مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

وسجل الميزان التجاري لسلطنة عمان حتى نهاية شهر يوليو 2025 فائضا قدره 3 مليارات و555 مليون ريال عماني، مقارنة بفائض بلغ 5 مليارات و432 مليون ريال عماني خلال الفترة نفسها من عام 2024م منخفضا بنسبة 34,6٪.

وحققت الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عمان نموا ملحوظا بنسبة 11,3٪ لتبلغ قيمتها 3 مليارات و890 مليون ريال عماني بنهاية يوليو 2025، مقارنة بـ 3 مليارات و497 مليون ريال عماني خلال الفترة المماثلة من عام 2024.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بالأسعار الجارية ارتفاعا بنسبة 0,6٪ في الربع الثاني من عام 2025 ليبلغ «بسعر السوق» 10 مليارات و171 مليونا و500 ألف ريال عماني، مقارنة بـ 10 مليارات و109 ملايين ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2024.

وأكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» تصنيف سلطنة عُمان الائتماني عند مستوى الجدارة الاستثمارية BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى التزام الحكومة بالإجراءات المالية وقدرتها على الحفاظ على استقرار أوضاعها الاقتصادية رغم تقلبات أسعار النفط.

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان بنهاية الربع الثاني من عام 2025 نحو 30 مليارا و279 مليونا و500 ألف ريال عماني، مع تدفقات بلغت 3 مليارات و434 مليونا و100 ألف ريال عماني. وتشير التوقعات إلى أن يسجل الاقتصاد المحلي نموا حقيقيا بنحو 2,9٪ في عام 2025 مع تسارع مرجح إلى نحو 3,7٪ في عام 2026 بدعم استمرار زخم القطاعات غير النفطية وتخفيف قيود الإنتاج النفطي.

ديبلوماسية متوازنة

في الجانب السياسي والديبلوماسي، أكدت سلطنة عُمان على رصانة ثوابتها ومحددات سياستها الخارجية وأواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب القائمة على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية.

في هذا الإطار، قام جلالة السلطان بزيارات إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة لترسيخ مبادئ الصداقة وتوطيد العلاقات وتجسيدا للاستمرار في التعاون والعلاقات الديبلوماسية الوثيقة معها وتعزيز التعاون مع تلك الدول في مختلف المجالات وفرص تنميتها وتطويرها بما يخدم المصالح والتطلعات المشتركة والاستفادة من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وتحويلها إلى برامج تنفيذية ملموسة تخدم الأهداف التنموية للبلاد، كما قام عدد من الملوك ورؤساء الدول والمسؤولين بزيارات إلى سلطنة عُمان.

وفي إطار سعي سلطنة عُمان لإحلال السلم والأمن الدوليين، فقد استضافت في 12 أبريل الماضي محادثات الملف النووي الإيراني بين إيران والولايات المتحدة الأميركية بوساطة عمانية، حيث استمرت المحادثات خمس جولات بين مسقط وروما سادتها أجواء ودية ساعدت على تقريب وجهات النظر.

وفي إطار احترام المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي، فقد عبرت سلطنة عُمان بحزم في عدد من القضايا أبرزها إدانتها الهجوم الغاشم الذي شنته إسرائيل على أراضي دولة قطر وجرائم الاغتيالات السياسية، والغدر الذي تمارسه إسرائيل في انتهاك صارخ للقانون الدولي وخرق فاضح لسيادة الدول، وتصعيد خطير يهدد أمن واستقرار المنطقة ويبعدها عن مسار السلام.

في الشأن الفلسطيني، أعربت سلطنة عُمان عن إدانتها واستنكارها الشديدين للعدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث دعت سلطنة عُمان المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لاتخاذ إجراءات حاسمة تكفل حماية المدنيين، كما أكدت على أن تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني لن يتأتى إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وتمكينه من نيل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وقد ناشدت سلطنة عُمان المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي السورية المحتلة ووقف جميع الأعمال العدائية التي تؤثر على حياة المدنيين، وتطبيق الحل السياسي الشامل بموجب القرار رقم 2254 للأمم المتحدة الذي يهدف إلى استعادة الاستقرار في سورية من خلال عملية انتقالية يقودها السوريون أنفسهم وضرورة العمل على سيادة سورية ووحدة أراضيها.

شواطئ عمان ذات المناظر الطبيعية الخلابة

إدراج محميتي «الجبل الأخضر» و«السرين» ضمن شبكة «اليونسكو» العالمية

محمية الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية في سلطنة عمان

أعلنت سلطنة عمان في 27 سبتمبر 2025 إدراج محميتين طبيعيتين ضمن الشبكة العالمية لمحميات الإنسان والمحيط الحيوي.

وذكرت هيئة البيئة العمانية أن السلطنة أدرجت محميتي «الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية» و«السرين الطبيعية» ضمن الشبكة العالمية لمحميات الإنسان والمحيط الحيوي، وذلك خلال أعمال الدورة الـ 37 لمجلس التنسيق الدولي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB_ICC) التابع لمنظمة «اليونسكو» الذي عقد في هانغتشو بالصين.

ويعد هذا الإعلان هو الأول من نوعه لسلطنة عمان، إذ يسجل دخولها رسميا لشبكة «اليونسكو» لمحميات المحيط الحيوي، التي تضم حاليا 759 محمية في 136 دولة، وتعمل كمختبرات حية للتنمية المستدامة ونماذج للتعايش بين الإنسان والطبيعة.

وتغطي محمية الجبل الأخضر الواقعة على بعد حوالي 150 كلم عن مسقط، مساحة تقارب 4,5 آلاف هكتار في سلسلة جبال الحجر الغربي، وتشمل مناطق جبلية يتراوح ارتفاعها ما بين 600 و2980 مترا فوق سطح البحر. وتصنف هذه المنطقة كمنطقة رئيسية للتنوع البيولوجي، وتحتوي المحمية على مكونات التنوع البيولوجي.

وتغطي محمية السرين، التي تقع في جبال الحجر الشرقي على بعد 45 كيلومترا جنوب غرب مسقط، مساحة 103888 هكتارا.

وتتميز المحمية بتنوع بيئي فريد يشمل الجبال الشاهقة والينابيع والوديان. وتضم محمية السرين أكثر من 400 نوع نباتي، إضافة إلى تنوع حيواني غني.

البرنامج الوطني «إمداد».. تعزيز المحتوى المحلي وتمكين الكفاءات الوطنية

أطلقت هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي بمسقط في 12 الجاري البرنامج الوطني «إمداد»، لتمكين الباحثين عن عمل وتطوير الكفاءات الوطنية في مختلف القطاعات من خلال تنفيذ استراتيجيات وبرامج نوعية تعزز المحتوى المحلي وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وتأسس برنامج «إمداد» في عام 2012 بمبادرة من شركة تنمية نفط عمان، ونجح منذ انطلاقه في توفير أكثر من 17 ألفا و500 فرصة عمل داخل القطاع، ونظرا لما حققه من نجاحات ملموسة، تم اعتماد البرنامج وتوسعة نطاق عمله ليطبق على المستوى الوطني تحت مظلة المكتب الوطني للمحتوى المحلي بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، ليشمل أثره مختلف القطاعات التنموية في سلطنة عمان.

ويستلهم برنامج «إمداد» أهدافه من رؤية «عمان 2040» الرامية إلى تعزيز قدرات الكوادر الوطنية وتمكينها لتكون شريكا أساسيا في تطوير المنتجات والخدمات العمانية.

ويترجم البرنامج هذه الرؤية الوطنية من خلال ربط التدريب بالعمل وتحويل الطموح إلى كفاءة، بما يسهم في بناء مسار تنموي يصنع الأمل ويعزز الثقة بقدرات الكفاءات الوطنية.

ويعتمد برنامج «إمداد» على 8 استراتيجيات رئيسة لتوطين القوى العاملة، تشمل: برامج التوظيف المباشر والتدريب المقرون بالتوظيف، والتدريب أثناء العمل، ومنصات العمل الحر، ومبادرة استدامة التوظيف، وبرنامج التدريب الصناعي، وبرنامج «إمداد» للإعداد المهني، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى بناء قدرات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل.

المنطقة الحرة في «صحار» ضمن أفضل 3 مناطق عالمياً

المنطقة الحرة في «صحار»

حققت سلطنة عمان إنجازا نوعيا يعكس قوة مكانتها على خارطة الاستثمار العالمية، حيث حازت المنطقة الحرة في صحار على تصنيف ضمن أفضل ثلاث مناطق حرة في العالم، وفق إصدار أكتوبر/ نوفمبر 2025 لمجلة «الاستثمار الأجنبي المباشر» التابعة لمجموعة «فايننشال تايمز» البريطانية.

ويعكس هذا الإنجاز التحسن الملحوظ في أداء المنطقة التشغيلية وكفاءة الخدمات وتنوع القطاعات المستهدفة، وجاء بناء على تقييم لجنة تحكيم دولية استندت إلى بيانات موثقة واعتمدت على معايير فنية دقيقة تشمل البنية الأساسية والتشريعات الجاذبة والحوافز الاستثمارية والحوكمة والابتكار والاستدامة والأثر الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الحرة.

ويعزز هذا التصنيف موقع سلطنة عمان على خارطة الاستثمار العالمي ويؤكد كفاءتها كمركز لوجستي وصناعي تنافسي، خاصة في ظل موقعها الجغرافي الحيوي القريب من أسواق آسيا وإفريقيا، وممرات الشحن الدولية، كما يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في استقرار بيئة الأعمال في سلطنة عمان وقدرتها على جذب الاستثمارات النوعية. ويجسد الإنجاز أيضا نجاح الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في تنفيذ محاور رؤية «عمان 2040» بما يشمل تنويع مصادر الدخل واستقطاب الاستثمارات النوعية وإيجاد فرص عمل مستدامة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن تحفيز الابتكار والاستدامة في التنمية الاقتصادية. ويؤكد هذا الإنجاز التزام المنطقة الحرة في صحار بتطبيق مفاهيم الاستدامة والابتكار والتحول الرقمي من خلال دعم المشروعات الصديقة للبيئة وتسهيل الإجراءات عبر المنصات الإلكترونية الذكية، ما يعزز تنافسية البيئة الاستثمارية وإيجاد نموذج تنموي متقدم، يسهم في جذب الصناعات التحويلية والمشروعات الكبرى لتعزيز سلاسل القيمة المضافة وإنشاء روابط اقتصادية مع قطاعات النقل والطاقة واللوجستيات، ما يدعم النمو الاقتصادي في المحافظات المجاورة ويعزز الناتج المحلي.

كذلك يشكل هذا التصنيف مؤشرا نوعيا على التحول الفعلي في بيئة الاستثمار العمانية، كما يمثل منصة لتعزيز الشراكات العالمية وجذب رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية «عمان 2040» بطريقة مستدامة وممنهجة.